



دليل المواطن للميزانية العامة للدولة

للسنة المالية ٢٠٢٤م





لقد تَمكنت بلادنا - بعون من الله وتوفيقه - من تحقيق نتائج طيبة، وإنجازات مهمة، على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي والأداء المالي بالرغم من التحديات التي واجهها الاقتصاد العالمي والتي انعكست سلباً على اقتصادنا وبرامجنا الوطنية، وقد رسمنا خطتنا Libba بشكل مدروس بعناية، وبأهداف تُلبي متطلبات الحاضر وتسعى لتحقيق النمو المستدام، من خلال إدارة مواردنا الإدارية السليمة؛ لتخفيض أعباء الدين العام، ووجهنا جزءاً من الفوائض المالية؛ لدعم القطاعات الاجتماعية، وتحفيز النمو الاقتصادي.

حضره صاحب الجاللة السلطان
هيثم بن طارق المعظم

كلمة الوزير

كان للجهود التي بذلت من مختلف الوحدات الحكومية في الالتزام بضبط الإنفاق بجانب تنفيذ الإجراءات الحكومية الأخرى لرفع كفاءة الإنفاق وزيادة الإيرادات غير النفطية مدعومة بارتفاع متوسط أسعار النفط الأثر الإيجابي على أداء الميزانية العامة للدولة لعام 2023م.

فقد حققت الميزانية العامة للدولة للسنة المالية 2023م إيرادات مالية إضافية تم توجيهها نحو تعزيز الإنفاق الاجتماعي وتحفيز النمو الاقتصادي وخفض الدين العام وإدارة المخاطر المالية، وقد قوبلت تلك الإجراءات بتحسين التصنيف الائتماني لسلطنة عمان.

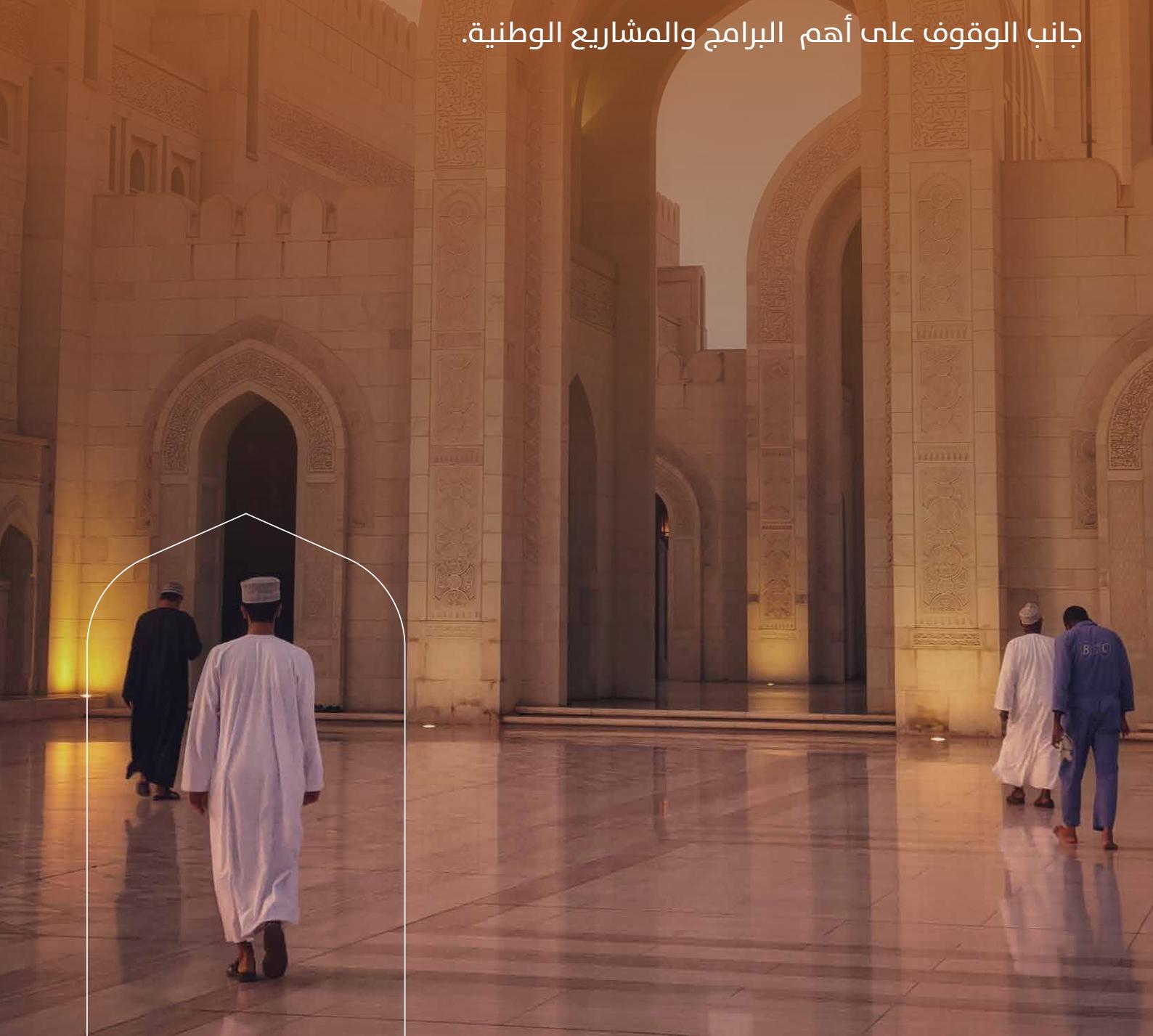
ووفقاً للتوجيهات السامية لحضرة صاحب الجاللة السلطان هيثم بن طارق المعظم -حفظه الله ورعاه- فإن الميزانية العامة للدولة لعام 2024م تسعى قدماً نحو سداد جزء من المديونية العامة للدولة، محافظةً على مستوى الإنفاق في الخدمات الأساسية كالتعليم والصحة والإسكان. ومعززة لدور الرعاية والضمان الاجتماعي من خلال تمكين صندوق الحماية الاجتماعية ليكون مظلة للمبادرات الرامية إلى رفع مستوى التغطية التأمينية والحماية الاجتماعية للمواطنين. آملين أن تكلل الجهد المبذول بال توفيق، وأن نحقق نتائج أفضل في الأداء المالي لعام 2024م.



سلطان بن سالم الحبسى
وزير المالية

المقدمة

سعياً من وزارة المالية نحو نشر البيانات وإتاحتها للمجتمع المحلي والدولي ، تأتي نسخة المواطن من دليل الميزانية العامة للدولة للسنة المالية 2024م لتلخص أهم المؤشرات المالية والاقتصادية والنقدية والنتائج الأولية للأداء المالي للميزانية العامة للدولة للسنة المالية 2023م. كما يستعرض دليل المواطن ملامح ميزانية عام 2024م وذلك في ضوء صدور المرسوم السلطاني رقم (1/2024)، إلى جانب الوقوف على أهم البرامج والمشاريع الوطنية.



مطارات ومفاهيم

01

رؤية عُمان 2040

المرجع الوطني للتخطيط الاقتصادي والاجتماعي لسلطنة عُمان خلال الفترة من 2021-2040م.

02

خطة التنمية الخمسية العاشرة

خطة عمل وطنية متوسطة المدى، متكاملة وشاملة تضعها الحكومة ليتم تنفيذها خلال خمس سنوات (2021-2025م) في إطار الرؤية الوطنية "عُمان 2040"، تسعى من خلالها الحكومة بمشاركة القطاع الخاص والمجتمع المدني إلى تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية شاملة ومستدامة.

03

الخطة المالية متوسطة المدى

خطة حكومية متوسطة المدى (2020-2024م) تتضمن مجموعة من المبادرات والإجراءات الهادفة للوصول بالوضع المالي في سلطنة عمان إلى مستويات الاستدامة مع الحفاظ على جاذبية الدولة للاستثمار.



مطالبات ومفاهيم

الميزانية العامة للدولة

برنامج مالي تُعده الحكومة سنويًا لتحقيق أهداف محددة؛ وفقاً لقواعد وضوابط يحددها القانون المالي ولأحنته التنفيذية، وتعرض فيها توقعات الحكومة لإيرادات ونفقات الدولة خلال السنة المالية القادمة.

الإيرادات

المبالغ التي تحصل عليها الدولة من مصادر مختلفة، من أجل تغطية النفقات العامة وتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي.

الإنفاق

كل ما يتم إنفاقه من قبل وحدات الجهاز الإداري للدولة بهدف تحقيق المنفعة العامة وتقديم الخدمات في مختلف القطاعات.

فائض الميزانية

الفرق بين الإيرادات الإنفاق، ويحدث فائض في الميزانية عندما يكون حجم الإيرادات أعلى من حجم الإنفاق.



عجز الميزانية

الفرق بين الإيرادات الإنفاق، ويحدث العجز عندما يكون حجم الإنفاق أعلى من حجم الإيرادات.



التقييم الأئتماني

تقييم تجريبه بعض الوكالات الأئتمانية المتخصصة، لتقدير جدارة أو أهلية الدولة أو المؤسسة للحصول على قروض، ويتم تقييم الدولة أو المؤسسة بناءً على بياناتها المالية وقدرتها على تسديد ديونها في الماضي، إلى جانب التوقعات المستقبلية لملايتها المالية.

الدين العام

الأموال التي تقرضها الحكومة وفقاً لأدوات الدين المختلفة.

مراحل إعداد الميزانية العامة للدولة

01 إعداد الميزانية

فبراير

وضع الأهداف والتوجهات الاستراتيجية للميزانية العامة للدولة.



مارس

تحديث الإطار متوسط الأجل.



أبريل

تصدر وزارة المالية ووزارة الاقتصاد منشور مشترك بشأن قواعد إعداد الميزانية العامة للدولة لوحدات الجهاز الإداري للدولة.



يوليو

استلام التقديرات المالية لوحدات الجهاز الإداري للدولة.



أغسطس

مراجعة التقديرات المقدمة ومناقشتها مع وحدات الجهاز الإداري للدولة.



سبتمبر

تناقش وزارة المالية مشروع الميزانية مع كلا من: وزارة الاقتصاد، وزارة الطاقة والمعادن، المركز الوطني للإحصاء والمعلومات والبنك المركزي العماني.



أكتوبر

- إحالة مشروع الميزانية إلى مجلس الوزراء.
- إحالة مشروع الميزانية إلى مجلس الدولة ومجلس الشورى.



ديسمبر

عرض التقديرات النهائية لمشروع الميزانية على مجلس الوزراء.

02 إقرار الميزانية



يناير

مذور مرسوم سلطاني بالتصديق على الميزانية العامة للدولة.

03 تنفيذ الميزانية

يناير

بدء وحدات الجهاز الإداري للدولة بتنفيذ برامجها ومشاريعها وفق الخطة المالية المختمة لها.



04 المراقبة والتدقيق

الأداء المالي للميزانية العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٣م



لمحة عامة حول الأداء المالي للميزانية العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٣م

النتائج الأولية لعام ٢٠٢٣م

الميزانية المعتمدة لعام ٢٠٢٣م

ارتفاع متوسط سعر النفط
(ألف برميل يومياً)

82

متوسط إنتاج النفط
(ألف برميل يومياً)

1,058

الإنفاق العام
(مليون ريال عماني)

11,282

إجمالي الإيرادات
(مليون ريال عماني)

10,050

العجز / الفائض
(مليون ريال عماني)

931

(1,300)



الإيرادات العامة

مليون ريال عماني

12,213

النتائج الأولية لعام ٢٠٢٣م

10,050

الميزانية المعتمدة لعام ٢٠٢٣م

ارتفاع الإيرادات
العامة بنسبة

%21.5

حسب النتائج الأولية لميزانية ٢٠٢٣م

ويعزى هذا الارتفاع بشكل رئيس إلى:

مليون ريال عماني

6,883

النتائج الأولية لعام ٢٠٢٣م

5,320

الميزانية المعتمدة لعام ٢٠٢٣م

ارتفاع صافي
إيرادات النفط

٪29

2,000

النتائج الأولية لعام ٢٠٢٣م

1,400

الميزانية المعتمدة لعام ٢٠٢٣م

ارتفاع صافي
إيرادات الغاز

٪43

الإنفاق العام

مليون ريال عماني

11,282

النتائج الأولية لعام ٢٠٢٣م

11,350

الميزانية المعتمدة لعام ٢٠٢٣م

**انخفاض الإنفاق
العام بنسبة
%0.6**

حسب النتائج الأولية لميزانية ٢٠٢٣م

مليون ريال عماني

العجز / الفائض

تحقيق فائض مالي بنحو

931

حسب النتائج الأولية لميزانية ٢٠٢٣م

عجز مقدر بنحو

(1,300)

حسب ما هو معتمد في ميزانية ٢٠٢٣م

وجاء هذا الارتفاع نتيجة مجموعة من العوامل من بينها:

إجراءات الضبط المالي ورفع
كفاءة الإنفاق وزيادة الإيرادات
غير النفطية



تحسين أسعار النفط



تم توجيه الفوائض المالية على النحو التالي:

١ تعزيز الإنفاق الاجتماعي وتحفيز النمو الاقتصادي:

مليون ريال عماني

تعزيز ميزانية قطاعي الصحة والتعليم لتعظيم التوسيع في تقديم الخدمات.

51

تعزيز مخصصات دعم المنتجات التفطية.

261

إضافة عدد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من القروض المتراكمة عليها والبالغ عددها 306 قرض حتى أكتوبر ٢٠٢٣م.

رفع مخصصات الطالبة المبتعثين في الخارج بنسبة (٢٥٪) وذلك بسبب ارتفاع التضخم العالمي.

تعزيز مخصصات دعم فوائد القروض التنموية والإسكانية.

17

تعزيز مخصصات دعم قطاع الكهرباء والمياه والصرف الصحي والنقل والنفايات.

46

إضافة عدد ١٥٠ بعثة خارجية ليصل إجمالي البعثات الخارجية إلى عدد ٥٥٠ بعثة.

تعزيز مخصصات أسر الضمان الاجتماعي والدخل المحدود بما في ذلك الدقيبة المدرسية للمستديرين.

19

٢ إدارة المحفظة الإقراضية وخفض الدين العام:

خفض الدين العام بنحو ٢.٤ مليار ريال عماني

إجمالي الدين العام المتوقع
حتى نهاية عام ٢٠٢٣م

15.2

مليار ريال عماني

إجمالي الدين العام في بداية
عام ٢٠٢٣م

17.6

مليار ريال عماني

انخفاض معدل الدين العام من الناتج المحلي الإجمالي

المتوقع حتى نهاية عام ٢٠٢٣م

%35

في بداية عام ٢٠٢٣م

%40

انخفاض خدمة الدين العام بنسبة ١١.٦%

النتائج الأولية

1.06

مليار ريال عماني

الميزانية المعتمدة

1.2

مليار ريال عماني



المؤشرات المالية والاقتصادية والنقدية المتداولة في عام ٢٠٢٣م

انخفاض
نسبة الدين العام إلى
الناتج المحلي الإجمالي.
المتوقع حتى نهاية عام ٢٠٢٣م

%35

نمو الناتج
الم المحلي الإجمالي
بالأسعار الثابتة لعام
٢٠٢٣م.
المتوقع حتى نهاية ٢٠٢٣م

نمو
إجمالي الودائع لدى
القطاع المصرفي.
حتى نهاية سبتمبر

%7.3

ارتفاع
القيمة المضافة
لأنشطة غير النفطية
بالأسعار الثابتة.
المتوقع حتى نهاية ٢٠٢٣م

ارتفاع
إجمالي رصيد الأئتمان
الممنوح من قبل المصارف
المحلية.
حتى نهاية سبتمبر

%4.1

معدل تضخم
مستقر نسبياً مقارنة
بمؤشرات التضخم
العالمية.
حتى نوفمبر

%2.3

%2.7

%1.03

تحقيق
فائض مالي في الميزانية
العامة للدولة للسنة
المالية ٢٠٢٣م.
التقديرات الأولية

931

مليون ريال عماني

تحسين التصنيف الأئتماني لسلطنة عمان والنظرة المستقبلية خلال عام ٢٠٢٣م.



الميزانية العامة للدولة

للسنة المالية ٢٠٢٤م

الأهداف الاقتصادية والاجتماعية لميزانية عام ٢٠٢٤م:



إبقاء معدلات التضخم في مستويات معتدلة بحدود (%3).



تحقيق نمو اقتصادي لا يقل عن (%) ٣ بالأسعار الثابتة خلال العام ٢٠٢٤م.



تحقيق الاستدامة المالية.



تشغيل صندوق عمان المستقبل وبدء نشاطه التمويلي.



تعزيز دور بنك التنمية في تمويل المشاريع ذات القيمة المضافة.



الاستمرار في تحسين بيئة الأعمال وتيسير الإجراءات وتبسيطها.



الاستمرار في تنفيذ البرامج الوطنية.



تنمية المحافظات، ودعم التنافسية وايجاد مصادر دخل ذاتي.



الحفاظ على مستوى الخدمات الاجتماعية الأساسية التي تقدمها الحكومة.



مذكرة دين رات الميزانية العامة للدولة لسنة المالية ٢٠٢٤



لمحة عامة حول تقديرات الميزانية العامة للدولة للسنة المالية 2024م

الميزانية المعتمدة لعام 2024م

الميزانية المعتمدة لعام 2023م

متوسط سعر البرميل (دولار أمريكي)

متوسط الإنتاج (ألف برميل يومياً)

60

55

1,031

1,175

الإنفاق العام (مليون ريال عماني)

إجمالي الإيرادات (مليون ريال عماني)

11,650

11,350

11,010

10,050

العجز/الفائض (مليون ريال عماني)

(640)

(1,300)

الإيرادات النفطية:

نسبة التغير

%11

الميزانية المعتمدة ٢٠٢٤م

5,915

مليون ريال عماني

الميزانية المعتمدة ٢٠٢٣م

5,320

مليون ريال عماني

صافي إيرادات النفط



نسبة التغير

%12.5

الميزانية المعتمدة ٢٠٢٤م

1,575

مليون ريال عماني

الميزانية المعتمدة ٢٠٢٣م

1,400

مليون ريال عماني

صافي إيرادات الغاز



الإيرادات غير النفطية:

نسبة التغير

%5.7

الميزانية المعتمدة ٢٠٢٤م

3,520

مليون ريال عماني

الميزانية المعتمدة ٢٠٢٣م

3,330

مليون ريال عماني

الإيرادات غير النفطية



الإنفاق العام

تم تقدير الإنفاق العام في الميزانية العامة للدولة للسنة المالية 2024م بنحو 11,650 مليون ريال عماني لذات العام، وذلك وفق الآتي:



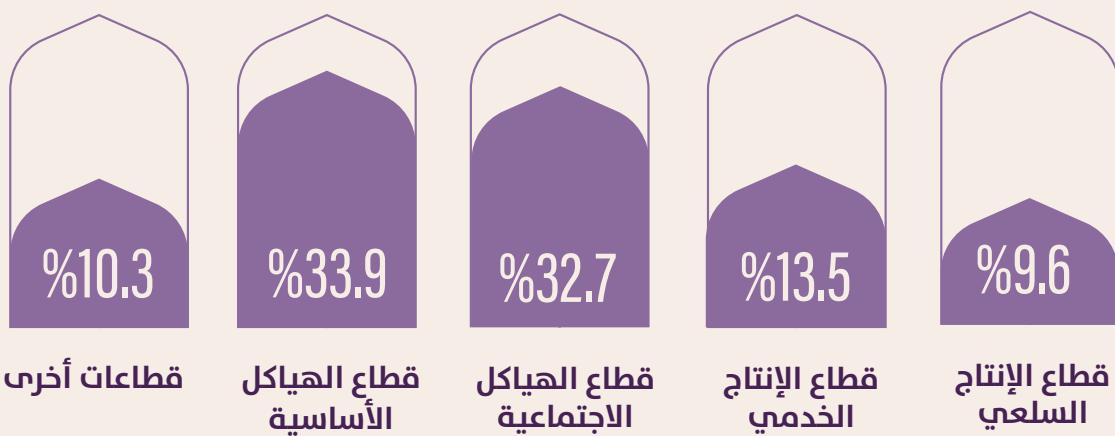
المصروفات الجارية

قدرت بنحو 8,573 مليون ريال عماني تمثل 73% من إجمالي الإنفاق العام



المصروفات الإنمائية

تم تخصيص نحو 900 مليون ريال عماني للمشاريع الإنمائية تمثل 8% من إجمالي الإنفاق العام



مصاروفات مساهمات ونفقات أخرى

تم اعتماد نحو 2,177 مليون ريال عماني لمصاروفات مساهمات ونفقات أخرى والتي تشكل 19% من إجمالي الإنفاق العام



مشاريع ذات
أثر تنموي

240

مليون ريال عماني



دعم قطاع المياه
والصرف الصحي

184

مليون ريال عماني



دعم قطاع الكهرباء

460

مليون ريال عماني



مخصص برامج
الحماية الاجتماعية

560

مليون ريال عماني



دعم السلع
الغذائية

25

مليون ريال عماني



دعم قطاع
النفايات

59

مليون ريال عماني



دعم قطاع
النقل

84

مليون ريال عماني



دعم المنتجات
النفطية

35

مليون ريال عماني



دعم قطاعات
أخرى

35

مليون ريال عماني



مساهمات في
مؤسسات محلية
وإقليمية ودولية

40

مليون ريال عماني



مخصص الديون

400

مليون ريال عماني



دعم فوائد
القروض التنموية
والإسكانية

55

مليون ريال عماني

الإنفاق الاستثماري لعام 2024م



3.9
مليار ريال عماني

تنمية طاقة عمان

1.5
مليار ريال عماني

جهاز الاستثمار العماني

1.25
مليار ريال عماني

الميزانية الإنمائية ومخصصات
بند مشاريع ذات أثر تنموي

1.14
مليار ريال عماني

العجز والتمويل

العجز والتمويل

نسبة التغير

%51

مليون ريال عماني

الميزانية المعتمدة ٢٠٢٤م

(640)

مليون ريال عماني

الميزانية المعتمدة ٢٠٢٣م

(1,300)

مليون ريال عماني

العجز



تمويل العجز

السحب من الاحتياطيات

400

اقتراض محلي وخارجي

240

لن تلجأ سلطنة عمان إلى الاقتراض أو السحب من الاحتياطيات لتمويل العجز المقدر في ميزانية عام ٢٠٢٤م في حال ارتفاع الإيرادات العامة للدولة عن الإنفاق المعتمد.



أبرز المخاطر المالية والاقتصادية المحتملة



الاضطرابات الجيوسياسية

استمرار التوترات الجيوسياسية في العالم قد يؤثر على سلاسل الإمداد بما فيها إمدادات الطاقة وتوفير السلع الأساسية.



تقلبات أسعار النفط

استمرار الأزمات قد يؤدي إلى حالة ركود اقتصادي، مما قد يؤثر على الطلب العالمي على النفط.



التضخم العالمي

يشكل الارتفاع العالمي في التضخم تحدياً عالمياً على سلطنة عمان من ناحية التضخم المستورد، وحاجة الحكومة إلى توسيع الدعم من أجل خفض حدة ارتفاع الأسعار.



ارتفاع معدل الفائدة

ارتفاع معدلات التضخم يستدعي استمرار سياسة التشديد النقدي مما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الاقتراض وتكاليف خدمة الدين المحلي والخارجي.



التغير المناخي والكوارث الطبيعية

فرص حدوث كوارث طبيعية يستدعي اتخاذ تدابير الإغاثة والدعم للمتضررين، وإصلاح أضرار البنية الأساسية.

مسنونات ٢٠٢٤ مـ



الاستمرار في تعزيز جودة حياة المجتمع ورفع مستوى الخدمات الأساسية

الإنفاق حسب القطاعات الاجتماعية والأساسية

تمثل **%41** من إجمالي الإنفاق العام، موزعة على:



4.8

مليار ريال عماني

التعليم

إنشاء جامعة التقنية والعلوم التطبيقية في محافظة مسندم.

استكمال إحلال أجهزة التكييف في المدارس الحكومية.

استكمال إحلال أجهزة الحاسب الآلي في المدارس الحكومية.

تنفيذ برنامج الابتعاث الخارجي (رواد عمان) لعدد (150) بعثة دراسية على مدى خمس سنوات.

طرح مناقصات بإنشاء (20) مدرسة حكومية.

إنشاء (15) مدرسة حكومية.

استكمال أعمال الصيانة في المدارس الحكومية.

زيادة عقود جديدة لحافلات المدارس الحكومية.

الإحلال التدريجي لحافلات المدارس الحكومية بحافلات ذات معايير سلامة عالية.



استكمال إنشاء عدد (7) مراكز صحية.

تشغيل المختبر المركزي للأمراض المعدية.

استكمال إنشاء عدد (2) وحدات غسيل الكلى.

توسيعة 3 مستشفيات قائمة.

استكمال إنشاء عدد (7) مستشفيات حكومية (مستشفى السلطان قابوس بـ مسقط - مستشفى السويق - مستشفى وادي بنى خالد - مستشفى خصب - مستشفى مدحـا- مستشفى محـوت- مستشفى المـزيـونـة).

اعتماد إنشاء عدد (3) مستشفيات حكومية (مستشفى سـماـئـل - مستـشـفـى النـمـاءـ - مستـشـفـى الفـلاحـ).



الضمان والرعاية الاجتماعية والإسكان

750

مليون ريال عماني

560

مليون ريال عماني

2- برامج التأمين الاجتماعي:

- تأمين كبار السن والعجز والوفاة (التقاعد).
- تأمين إصابات العمل والأمراض المهنية.
- الأمان الوظيفي.
- تأمين الأمومة.

1- منافع الحماية الاجتماعية:

- منافع كبار السن (الشيخوخة).
- منافع الأطفال.
- منافع الأشخاص ذوي الإعاقة.
- منافع الأرامل والأيتام.
- منافع دعم دخل الأسرة.

إطلاق مشروع إسكان لتسهيل وتسريع الحصول على القروض الإسكانية.

1.9

مليار ريال عماني

مدفوظة إقراضية بقيمة



النقل والمواصلات والموانئ

مشروع تصميم وتنفيذ الأجزاء المتبقية من طريق الباطننة الساحلي.

تصميم وتنفيذ طريق إسفلتى بين خصب ودبا والطريق الرابط إلى ليماء بمحافظة مسندم.

إنشاء ازدواجية طريق السلطان قابوس بصلالة.

إنشاء ازدواجية طريق الأنصب الجفنين.

إنشاء تقاطع أتبين مع شارع 18 نوفمبر بولاية صالة.

تصميم وتنفيذ طريق إسفلتى بولاية مقشن بمحافظة ظفار.

إعادة تأهيل سد وادي الزهيبي.

إنشاء ميناء الشويمية متعدد الأغراض.

إنشاء ميناء مصرية متعدد الأغراض.



تنمية المحافظات

تنفيذ مشروع ميدان مطرح الفائز بجائزة بلعرب بن هيثم للتحميم.

- تنفيذ المشاريع الفائزة كأفضل مشروع إإنمائي:
- مشروع رمال بارك| محافظة جنوب الباطنة.
- مشروع خليج آيمس| محافظة مسندم.
- مشروع بوليفارد الرذاذ| محافظة ظفار بالشراكة مع القطاع الخاص.

تنفيذ عدد من المشاريع في مختلف ولايات سلطنة عمان:

- تطوير وصيانة الحدائق العامة.
- تطوير الواجهات البحرية.
- تطوير الأحياء السكنية ورصف الطرق الداخلية.



تسهيل بيئة الأعمال وجذب الاستثمارات

تطوير المنطقة الاقتصادية المتكاملة
بمحافظة الظاهرة.

بدء العمليات التشغيلية لصندوق عمان
المستقبل.

اعتماد نتائج دراسة الرسوم في
المرحلة الثالثة من تطبيق دليل تسعير
الخدمات الحكومية.

إنشاء منطقة اقتصادية بمحافظة البريمي.

تشغيل وتطوير منصة استثمر بسهولة
ضمن مشاريع الشراكة بين القطاعين
العام والخاص (PPP).



الثقافة والرياضة والشباب

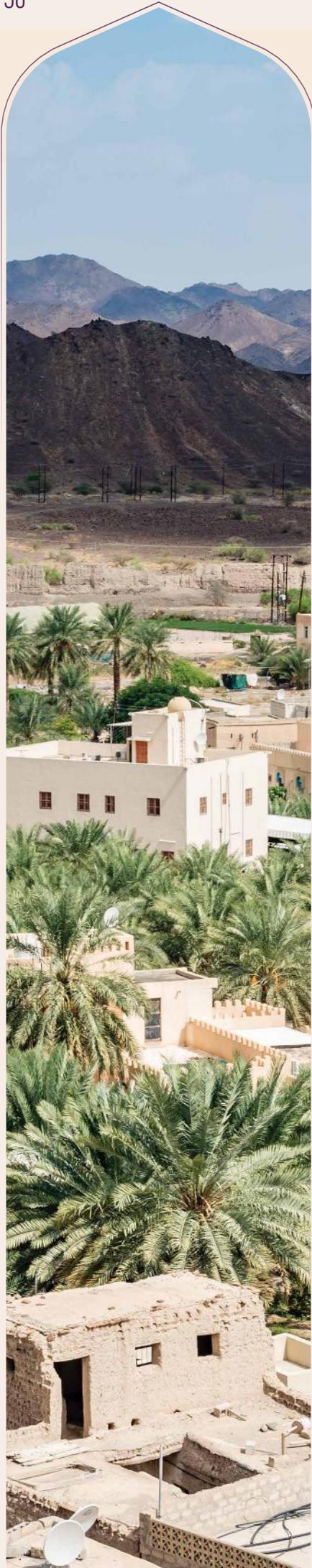
تأهيل وإنشاء عدد من ميادين سباقات
الهجن.

إنشاء مبني مجمع عُمان الثقافي.



البرامجو والمشاريع اللوبي





برنامج إسكان



بنك الإسكان العماني
OMAN HOUSING BANK



وزارة الإسكان
والتحيط العمراني
Ministry of Housing and Urban Planning

وزارة المالية
Ministry of Finance



الهدف:

تسريع الحصول على القروض الإسكانية المدعومة للمواطنين المدرجين في قوائم وزارة الإسكان والتخطيط العمراني وبنك الإسكان العماني، وستقدم وزارة المالية دعماً جزئياً بفوائد القروض بمحفظة إقراضية تبلغ 1.9 مليار ريال عماني بتكلفة مالية من المصادر المحلية.

سيسهم برنامج في:



زيادة حركة شراء السلع والخدمات في السوق المحلي.



دعم امتلاك وحدات سكنية في المجتمعات السكنية المتكاملة.



زيادة حركة النشاط العقاري.



دعم تطوير وتوطين بعض الصناعات.



تعزيز القيمة المحلية المضافة.



زيادة حركة الأموال والسيولة في الاقتصاد الوطني.



تمكين البنوك المحلية من تقديم خدمات التمويل الإسكانية.

تمكين أكثر من 60 ألف أسرة عمانية للحصول على تمويلات إسكانية.

سيعمل برنامج إسكان في



صندوق عمان المستقبل

صندوق استثماري تأسس بتوجيهات سامية في مايو 2023م، وذلك
بالشراكة بين

جهاز الاستثمار العماني
Oman Investment Authority



وزارة المالية
Ministry of Finance



رأس مال يبلغ ٢ مليار ريال عماني

**يأتي الصندوق مكملاً لمنظومة التغطية التمويلية
 والاستثمارية التي تقدمها الحكومة حالياً عبر عدد
 من المؤسسات مثل:**

- محفظة المؤسسات
الصغيرة والمتوسطة
- الصندوق العماني لاستثمارات
للتكنولوجيا
- الصندوق العماني لاستثمارات
البنية الأساسية (ركيزة)
- بنك التنمية

سيسهم الصندوق في:

دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتخصيص 10% من رأس مال
الصندوق لتمويلها.



التحفيز الاقتصادي من خلال المشاركة في تمويل المشاريع العمانية.



جذب الاستثمار الأجنبي عبر الدخول في شراكات استثمارية محلية.





تسعير الخدمات الحكومية (تسعيرة)

مشروع تبنيه وزارة المالية بهدف مراجعة رسوم الخدمات الحكومية بصفة دورية وفق دليل تسعير الخدمات الحكومية، والذي تم تصميمه ليراعي الآثار المالية والاقتصادية والاجتماعية عند وضع الرسوم، الأمر الذي يؤدي إلى تقليل عدد الإجراءات والتكاليف المزدوجة، وإحداث التوازن بين السعر وجودة الخدمة وتنافسيتها، بما يقلل الجهد والتكلفة على المستفيدين من الخدمات.

نتائج دراسة الرسوم في المرحلة الأولى

إجمالي عدد الرسوم المدفوعة
والملغاة والمدمجة

557

إجمالي الرسوم التي تمت
دراستها

908

شملت 4 جهات حكومية

نتائج دراسة الرسوم في المرحلة الثانية

إجمالي عدد الرسوم المدفوعة
والملغاة والمدمجة

288

إجمالي الرسوم التي تمت
دراستها

739

شملت 5 جهات حكومية

نتائج دراسة الرسوم في المرحلة الأولى

إجمالي عدد الرسوم المدفوعة
والملغاة والمدمجة

سيتم الإعلان عن
التفاصيل قريباً

إجمالي الرسوم التي تمت
دراستها

1539

شملت 6 جهات حكومية

البرنامج الوطني للاستدامة المالية وتطوير القطاع المالي

تم اعتماد "خطة تطوير القطاع المالي" المقدمة من البرنامج الوطني للاستدامة المالية وتطوير القطاع المالي بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة، والتي تضمنت مبادرات ومشاريع تهدف إلى تمكين القطاع المالي بشقيه المصرفية وسوق المال لتدقيق المستهدفات الاقتصادية والاستثمارية لرؤية عمان 2040.

المراحل الزمنية التي مر بها البرنامج الوطني:

1 يناير 2023 - مارس 2023

الدراسة الأولية للقطاع المالي بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة لتشخيص التحديات الرئيسية واقتراح التوصيات.

2 أبريل 2023 - مايو 2023

- تحديد أهداف البرنامج والمبادرات الرئيسية والتمكينية وترتيبها حسب الأولوية بناءً على تأثيرها على القطاع المالي ووضع مؤشرات الأداء.
- تنفيذ المendas السريعة.

3 يونيو 2023 - أغسطس 2023

- تعيين شركة استشارية لتقييم مخرجات الدراسة الأولية ومراجعة المبادرات المقترنة.

4 يناير 2024 - ديسمبر 2025

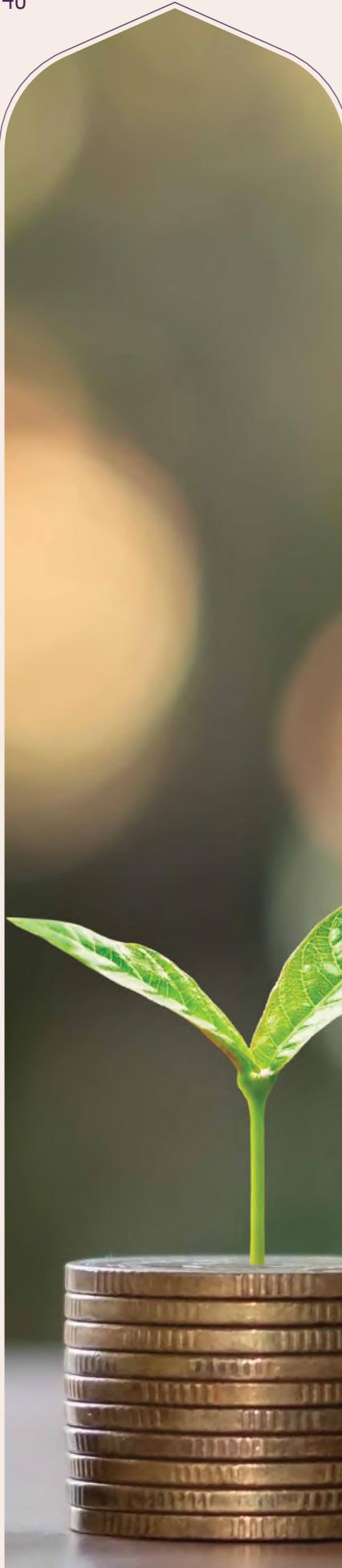
- اعتماد الخطة التنفيذية واعتماد مؤشرات الأداء.
- تنفيذ المبادرات المتضمنة في خطة تطوير القطاع المالي بالتنسيق مع الجهات المعنية.

المرتكزات:

تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إنشاء منظومة ممكنة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة للحصول على التمويل اللازم أو رأس المال للتأسيس والتشغيل والنمو واستدامة العمليات.





دعم القطاعات المستهدفة

التعاون مع المؤسسات المالية لتوجيه المصادر التمويلية نحو قطاعات التنويع الاقتصادي، مع التركيز على القطاعات المستهدفة من قبل رؤية عمان 2040.

التمويل الأخضر/المستدام

وضع سياسات وتشريعات ومبادرات من قبل الجهات المعنية لتعزيز الاستثمارات والتمويل في المشاريع الداعمة للبيئة والمجتمع والحكومة.

تعزيز رأس المال المحلي

تعزيز السيولة من خلال زيادة الودائع ومساهمة المستثمرين المحليين في سوق الأسهم والدين.

تدفق الاستثمارات الأجنبية

تطوير سياسات ومبادرات لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية في قطاعات التنويع الاقتصادي وإعادة تصنيف بورصة مسقط من سوق حدودي إلى سوق ناشئ.

التأمين

تطوير قطاع التأمين لدعم الأنشطة الاقتصادية.

الممكّنات:

- تطوير منظومة القوانين والتشريعات.
- تعزيز البنية التحتية للتقنية المالية.
- تعزيز الكوادر البشرية.
- تعزيز الثقافة المالية.

سيتم الإعلان عن تفاصيل البرنامج الوطني للاستدامة المالية وتطوير القطاع المالي في بداية فبراير 2024م.

